من خلال هذه الدراسة يمكن لنا القول أن السلطات العمومية الجزائرية خطت خطوة هامة من خلال استحداث الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري، الذي كان الهدف المرجو هو إيجاد حلول لمشكل انعدام العقار الاقتصادي حيث أسندت مهمة توفيره للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، فهذه الأخيرة تلعب دور وسيط عقاري تجمع بين مالكي العقارات والمستثمرين ، ضف إلى ذلك فتشكيلة الوكالة تتسم بالتنوع : و تضم قطاعات مختلفة تربطها علاقة بالعقار الموجه للاستثمار، فكلفت بمجموعة من المهام يمكن حصرها في محورين أساسيين هما:

الأول: مهمة تسيير وضبط العقار وترقيتها، إضافة إلى مهمة الوساطة التي تعتبر من بين أهم المهام المسندة للوكالة، والهدف الأساسي من منحها هذه الاختصاصات هو التنظيم الحسن لتسيير العقار الاقتصادي و وضعه في أيدي آمنة.

الثاني: مهمة ترقية مناخ الاستثمار، فيكمن المغزى وراء تثمين الوكالة لحافظتها العقارية عرضها على المستثمرين الباحثين عن العقار الاقتصادي، فالوكالة تعتبر الملجأ المناسب من أجل احتضان الأوعية العقارية الموجهة للاستثمار. لذلك فإن وجود جهاز فعال مثل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ساهمت إلى حد كبير في حل أزمة انعدام العقار الاقتصادي الذي يعتبر حاجز يعرقل المستثمرين.

ثالثا: وضع بنك للمعلومات الخاصة بالعقار الموجه للاستثمار، مما يسهل على المستثمرين البحث عن العقار الاقتصادي.

فإلى جانب وجود ضبابية في الأحكام المنظمة للاستغلال العقار الصناعي،من كل الجوانب فهي مبعثرة في عدة نظم قانونية تتسم بعدم الاستقرار التشريعي ، وذلك في تعدد الإطار المؤسساتي في تسيير العقار الصناعي أين اسند ملف العقار الموجه للاستثمار، إلى وزارة ترقية الاستثمار ،إما على الصعيد الإداري فقد شهد بدوره تضخما في الأجهزة على المستوى المحلي أو المركزي،مما أدى التنازع في صلاحيات الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري ، مما حال دون أداء مهامها على أحسن وجه.

وعلى هذا الأساس ينبغي تعزيز دور الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري مما عليه ألان سواء على الجهاز التداولي أو الجهاز التنفيذي ، لاسيما فيما يخص ضرورة تفعيل مهام المدير العام كإدراجه ضمن تركيبة مجلس الإدارة و بالتالي إشراكه في كل القرارات المهمة التي يتحدها المجلس ، إضافة إلى ذلك فانه يضمن السير الحسن للوكالة .

إضافة إلى ذلك فانه لضمان السير الحسن للوكالة لابد من توسيع تشكيلة المجلس ليشمل ممثلي المستثمرين و المنتفعين ، ذلك تجسيدا لمبدأ الشفافية و المشاركة في تسيير الوكالة و القرارات التي تتخذها و المتعلقة أساسا بسير العملية الاستثمارية ، ضرورة إعطاء بعد وطني وليس جهوي للوكالة من خلال استحداث هياكل لا مركزية تابعة لها ذلك على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.